مسألة النجاح أو الفشل، لأن هذه المسألة نسبية. من جهتنا، ننظر اليه على النحو التالي: هل نحن قادرون باستمرار على تطوير أساليبنا في الهجوم وفي الدفاع؟ هل نحن قادرون على الاستفادة من التجربة لاختراق أساليب العدو، في الهجوم والدفاع ايضاً؟ مسألة صراع ارادات، وقوى، وفعاليات. ومن هذا المنظور، نقول: لقد ارسينا تقاليد معينة ومؤشرات ثابتة في هذا المجال. استطعنا ان نصمد في مواجهة العدو. وسنبقى قادرين على الصمود والرد والتحدي. وما ينبغي أن أؤكد عليه هنا، دون ان أخوض في التفاصيل، هو اصرارنا على التمسك بالكفاح المسلح، بأبعاده الشاملة تلك لتحقيق كل اهدافنا.

المجلس الوطني، في موعده

□ مبدأ القيادة الجماعية للعمل الفلسطيني تمّ تجاوزه واستُبدل بقرار الاغلبية. كذلك، ما يزال بعض الفصائل التي تتمتع باستقلالية خارج المشاركة العملية في قيادة م.ت.ف. ويطرح شروطاً للمشاركة أبرزها الغاء «اتفاق عمان». على ضوء ذلك، ما هي رؤيتك، الآن، لمسألة الوحدة الوطنية ومستقبلها، ولمستقبل العلاقات مع الآخرين؟ وهل يمكن عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني؟

– فيما يختص بالوحدة الوطنية، مررنا في الثورة الفلسطينية بمراحل ثلاث:

١ – مرحلة ابراز الهوية ومسألة التمثيل: ومثلتها المنظمة، بقيادة الشقيري، في مطلع الستينات، واستمرت حتى حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧. وكانت محمية بقرار عربي («القمة العربية» العام ١٩٦٤).

٢ – مرحلة اعطاء الهوية والتمثيل: أي المضمون النضالي والاستقلالية في القرار الوطني الفلسطيني، وذلك عن طريق البدء في الكفاح المسلح وما أدى اليه ذلك من ابعاد سياسية. ومثلت حركة «فتح» في قيادتها للمنظمة تلك المرحلة التي بدأت العام ١٩٦٨ واستمرت حتى العام ١٩٧٤. وشاركت «فتح» في القيادة جميع فصائل المقاومة التي اثبتت وجودها الفعلي.

٣ – مرحلة اعطاء الشرعية، العربية والدولية، لهذه الهوية الوطنية والقرار المستقل: عربياً، من خلال قرار الرباط العام ١٩٧٤، الذي اعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ ودولياً، بقبول المنظمة عضواً مراقباً في هيئة الأمم المتحدة. ونستطيع ان نسمي تلك المرحلة مرحلة ديمقراطية غابة البنادق. الديمقراطية الفلسطينية التعددية، الحوار المفتوح عبر الشرعية وعبر المؤسسات والتزام الاقلية برأي الاغلبية، وبالتالي يمكن القول انها مرحلة القرار الفلسطيني الجماعي. وبقي الوضع على هذه الحال، مع كل ما تخلله من تفصيلات تؤكد وتعزز ما وصفناه، حتى تم خروجنا من بيروت بعد حصار العام ١٩٨٢.

بعدئذٍ، اصبحت المسألة اكثر تعقيداً، وتشابكت الادوار، وتم خلط الأوراق. ومع الوضع الجديد، كان لا بد من اتباع اسلوب آخر في ممارسة الديمقراطية. كان لا بد من الأخذ بأسلوب قرار الاغلبية دون التزام الأقلية، بمعنى الأخذ بقرار الاغلبية عبر المؤسسات الشرعية والتخلي بذلك عن عقدة حكم الأقلية للاغلبية في اضعف حلقاتها. تمّ تجاوز القرار الجماعي واصبح القرار قرار الاغلبية عبر مؤسسات منظمة التحرير ذاتها التي كانت، وما تزال، قائمة؛ سواء كانت هذه الاغلبية من الفصائل عبر تلك المؤسسات او من طبيعة تركيبة مؤسسات المنظمة، ومن تضمه في صفوفها من مستقلين.